مقتل وزير كيني في تحطم طائرة هيليكوبتر

نيروبي ـ رويترز: قالت محطات تلفزيونية كينية امس ان وزير الأمن الداخلي الكيني جورج سايتوتي ونائبه أورا أوجودي لقيا حتفهما في تحطم وانفجار طائرة هيليكوبتر تابعة للشرطة في غابة خارج العاصمة. وذكر المتحدث باسم رئيس الوزراء رايلا أودينجا انه تم ابلاغ أودينجا بالحادث.

طالباني ناشد جميع القوى السياسية حصر الخلافات في هذا الإطار وتفادي كل ما من شأنه زيادة الاحتقان

المالكي يتخطى أزمة سحب الثقة وخصومه يتهمون إيران بالضغط لإبقائه

بغداد ـ أ.ف.پ: أعلن رئيس الوزراء العراقي امس فشل خصومه في سعيهم لسحب الثقة منه، داعيا اياهم بلهجة المنتصر الى الحوار، فيما اتهم هؤلاء ايران بممارسة ضغوط سياسية للابقاء على نوري المالكي رئيسا للحكومة.

وقال المالكي«اتقدم بالشكر والتقدير الى كل من ساعد على وضع الامور في نصابها الصحيح وعدم السماح بالانزلاق الى مسارات اخرى».

واضاف «اجدد الدعوة الى جميع الشركاء السياسيين للجلوس الى مائدة الحوار والانفتاح لمناقشة كل الخلافات».

وتابع رئيس الوزراء «اني على ثقة اكيدة اننا قادرون على تجاوز كل التحديات والمصاعب التي تعترض طريقنا، اذا ما خلصت النوايا وجعلنا العراق وشعبه العزيز نصب اعيننا».

وبلغت الازمة السياسية في العراق مؤخرا مستوى غير مسبوق منذ ان بدأت فصولها عشية الانسحاب الاميركي قبل ستة اشهر باتهام المالكي الذي يحكم البلاد منذ 2006 بالتفرد بالسلطة، في تطور بات يشل مؤسسات الدولة ويهدد الامن والاقتصاد.

وتحاول كتلة «العراقية» بزعامة اياد علاوي وقوى كردية يدعمها رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني والتيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر جمع الاصوات الكافية داخل البرلمان (164 صوتا من بين 325) لسحب الثقة من حكومة المالكي.

وارسلت هذه القوى مؤخرا رسالة الى طالباني اعلنت فيها عن اسماء اكثر من 164 نائبا وافقوا على التصويت لسحب الثقة من المالكي، وطالبته بتحويل هذه الرسالة الى طلب لسحب الثقة في البرلمان.

الا ان مكتب الرئيس العراقي اعلن في بيان أمس الأول «عدم اكتمال النصاب» للمضي بطلب سحب الثقة، وذكر ان رسالة سحب الثقة «ورغم جهوزية نصها، لم تبلغ الى مجلس النواب الموقر ومودعة لدى رئيس اقليم كردستان». وأوضح البيان ان اللجنة التي كلفها طالباني بالتعامل مع هذه المسالة «تسلمت تواقيع 160 نائبا، واضيفت اليهم لاحقا قائمة بأسماء عدد من نواب الاتحاد الوطني الكردستاني»، من دون ان يحدد العدد الفعلي لهؤلاء. غير ان «11 من النواب الموقعين سابقا قاموا بابلاغ مكتب رئيس الجمهورية بسحب تواقيعهم بينما طلب نائبان آخران تعليق توقيعيهما»، ما افقد رسالة سحب الثقة نصابها القانوني وهو نصف اعضاء البرلمان زائد واحدة.

وناشد طالباني «جميع القوى السياسية حصر الخلافات في هذا الاطار وتفادي كل ما من شأنه زيادة الاحتقان»، ودعاها «الى دراسة مقترحاته ودعوته للاجتماع الوطني الذي لابد من عقده، سواء تم سحب الثقة او فشل». واضاف ان «التأزم السياسي الراهن» بات «يسبب احتقانا اجتماعيا وامنيا ويعطل سير البناء الاقتصادي».

واشار البيان الى ان «الرئيس طالباني كان يعتزم القيام برحلة علاجية مطلع الشهر الجاري لكنه آثر تأجيلها ريثما يتم التحقق من موضوع التواقيع والنصاب، وبعد اتضاح ذلك فإن سفرته ستتم في الاسبوع» المقبل.

وفيما يعقد التحالف الكردستاني وقائمة «العراقية» والتيار الصدري اجتماعا في اربيل عاصمة اقليم كردستان لبحث تطورات الاوضاع، سارع خصوم المالكي الى اتهام ايران بممارسة ضغوط سياسية لعدم سحب الثقة من الحكومة.

وقال النائب المنتمي الى «العراقية» حيدر الملا في تصريح لـ «فرانس برس»: «نحن اكثر اصرارا على انهاء الديكتاتورية، واذا ما كان السيد طالباني جاد بقضية النصاب فنحن مستعدون ان نكمل باقي اعداد النواب خلال نصف ساعة».

واستدرك «القضية ليست مقترنة بقضية النصاب بل بضغوط مورست على الرئيس وعلى نواب، ضغوط ايرانية واضحة، وهناك ايضا اساليب ترويع بحق النواب قادت ان يكون النصاب بالفعل 160».

وشدد الملا على انه «ستكون هناك اجتماعات للنواب الـ 160 الذين وقعوا على سحب الثقة، وهناك اكثر من خريطة طريق قسم منها ان نلجأ الى استجواب المالكي داخل البرلمان لسحب الثقة منه».

بدوره، قال النائب المنتمي الى كتلة الاحرار التابعة للتيار الصدري جواد الحسناوي ان «كتلتنا باقية على موقفها ونحن ماضون بمسألة سحب الثقة وسنذهب الى الاستجواب تحت قبة البرلمان».

وشدد في تصريح لـ «فرانس برس» على ان اعلان طالباني الاخيرة «لن يحيدنا عن موضوع سحب الثقة ولن يعرقل جهودنا».

وقال النائب محمود عثمان المنتمي الى «التحالف الكردستاني» انه «يجب عقد مؤتمر وطني يجري خلاله حوار جدي وصريح ويتم خلاله كشف جميع الاوراق، وهذا رأي الرئيس جلال طالباني».

وتابع في تصريح لـ «فرانس برس»: «لابد ان يمنح المالكي فرصة ليعيد النظر بسياسته ويراجع نفسه لان نصف النواب غير راضين عن سياسته، وقد يصار الى ضمانات دولية من الامم المتحدة او الولايات المتحدة او دول اخرى مثل ايران».

نوري المالكي

ليبيا: 19 قتيلاً وأكثر من 50 جريحاً في اشتباكات بين الجيش ومسلحي التبو

طرابلس ـ يو.بي.آي: أعلن عضو المجلس الانتقالي الليبي عن مدينة الكفرة مصطفى لندي امس ان 19 شخصا قتلوا في الاشتباكات المسلحة التي شهدتها مدينة الكفرة امس الاول بين قوات تابعة للجيش ومسلحين من قبيلة التبو.

وهدد لندي بالاستقالة من المجلس الانتقالي ما لم يتخذ المجلس والحكومة الاجراءات الكفيلة بمعالجة الاحداث التي تشهدها المدينة ضد الاشتباكات التي وقعت في اعقاب قيام مسلحين من التبو امس بالهجوم على احد نقاط الجيش واصابة اربعة منهم بجروح.

وقال لوكالة الانباء الليبية «لا يشرفني ان اكون ممثلا للكفرة اذا لم يتم ايقاف القصف ووضع حد لانتهاكات حقوق الانسان والمخالفة للقوانين الدولية».

وأضاف ان الاشتباكات بين الجانبين ادت الى جرح اكثر من 50 شخصا نتيجة قصف قوات درع ليبيا التابعة للجيش احد احياء التبو على خلفية مهاجمة افراد منهم لأحد مراكزه وفرارهم الى هذا الحي الذي يطلق عليه «قدفري».

وكانت رئاسة اركان الجيش حذرت على لسان متحدثها العقيد على الشيخي من ان الاعتداء على قواتها يعد اعتداء على الدولة الليبية ومن يقوم به يعد خارجا عن الشرعية وسيقدم للعدالة فورا.

وطالبت الجميع بالتوقف عن جميع الاعمال العدائية وضبط النفس والالتزام بما تصدره مجموعة العمليات بالكفرة من اوامر وتعليمات والتقيد بها.

وانتقد رئيس اللجنة الاجتماعية والمجتمع المدني في التجمع الوطني التباوي «حسين عبدالله» تدخل الجيش بالقوة وقصفه لأحد احياء التبو معتبرا ان تعرض احد بواباته لهجوم مسلح لا يعطيه الحق في قصف الاحياء المدنية الاخرى.

وقال ان الرد على اي هجوم من قبل جهة محايدة يجب ألا يكون الا في الحالات الطارئة.

رجل أعمال يطلب شراء ساعة الرئيس اليمني السابق بـ 250 ألف دولار

طلب رجل أعمال يمني، شراء ساعة للرئيس السابق علي عبدالله صالح، بمبلغ 250 ألف دولار، وذلك بعد نشر صور لأبرز التحف والهدايا والمقتنيات الثمينة في متحف «صالح».

ونقلت صحيفة الميثاق عن رجل الأعمال قوله ان اقتناء ساعة الزعيم الصالح يعد مصدر فخر واعتزاز لكل يمني وعربي كونها تعود لقائد عظيم صنع تحولات تاريخية وحضارية خالدة في تاريخ اليمن وفي مقدمتها إعادة تحقيق الوحدة والديموقراطية والتعددية والتنمية.

وتمنى من إدارة متحف الصالح النظر في طلبه او السماح له بإقامة معرض لأبرز مقتنيات الصالح في عدد من الدول الشقيقة والصديقة نظرا للقيمة التاريخية والسياسية التي تكتسبها تلك التحف والهدايا.

وأكدت الصحيفة اليمنية انها تلقت الكثير من الاتصالات التي طلبت شراء بعض مقتنيات الرئيس السابق من يمنيين مغتربين.

فرنسا: الاستطلاعات تمنح الاشتراكيين 46٪ من الأصوات في الانتخابات البرلمانية

باريس ـ رويترز: أدلى الناخبون في فرنسا بأصواتهم أمس في الجولة الأولى من انتخابات برلمانية من المتوقع ان تعطي اليسار السيطرة على البرلمان وتعزز قبضة الرئيس فرانسوا هولاند على السلطة مع سعيه لتخفيف ألم أزمة ديون في أوروبا.

والأمر الذي يجري الرهان عليه في انتخابات الجمعية الوطنية او المجلس الأدنى للبرلمان والتي تضم 577 عضوا هو قدرة هولاند على مباشرة الحكم دون قيود مع سعيه لإنعاش ثاني اكبر اقتصاد في أوروبا ودفع قادة اليورو الآخرين الى مكافحة الركود.

وفي يوم مطير فتحت مراكز الاقتراع أبوابها في الساعة الثامنة صباحا، حيث من المتوقع ان تعطي النتائج الأولية مؤشرا لحجم الانتصار الذي تتوقع استطلاعات الرأي ان يحققه الاشتراكيون وحلفاؤهم.

وبعد جولتين من التصويت لاختيار رئيس كانت هناك إشارات على ملل الناخبين مع بدء الاقتراع الذي يجرى على جولتين ايضا. وقال جان لوي برتراندي (76 عاما) خارج مركز للاقتراع في وسط باريس «هذه العملية أطول مما ينبغي».

وكانت ماري ارليت كارلوتي من بين اوائل الناخبين في مدينة مرسيليا الساحلية في جنوب فرنسا. وكارلواتي مرشحة يتعين عليها الفوز بمقعد للاحتفاظ بمنصبها كوزيرة لذوي الاحتياجات الخاصة طبقا للقواعد التي وضعت عندما شكل هولاند حكومة انتقالية في منتصف مايو.

وستجرى الجولة الثانية والأخيرة من الانتخابات في 17 يونيو لتحديد تشكيلة جمعية وطنية يأمل هولاند في بداية فترة رئاسته التي تستمر خمس سنوات ان تتعاون معه في تنفيذ برنامجه بشأن الضرائب والانفاق.

وكان هولاند قد تعهد بالحد من البطالة المتزايدة والقضاء على سحب الحكومة على المكشوف دون تعريض الناخبين لتخفيضات في الرعاية الاجتماعية وإجراءات تقشفية على غرار اليونان.

وفي مسعى منه لأن يضرب مثلا قبيل الانتخابات البرلمانية وافق هولاند ووزراؤه في مايو على خفض رواتبهم بنسبة 30٪.

أما مجلس الشيوخ الفرنسي فيسيطر عليه اليسار بالفعل.

ويحتاج ايضا الاشتراكي هولاند البالغ من العمر 57 عاما والذي اسقط الرئيس المحافظ نيكولا ساركوزي في السادس من مايو وأدى اليمين في منتصف الشهر نفسه إلى كل المساعدة التي يستطيع الحصول عليها مع ضغطه على الزعماء الأوروبيين لبذل المزيد من اجل النمو الاقتصادي.

والقضية الرئيسية امام هولاند هي ما اذا كان الاشتراكيون سيسيطرون على الجمعية الوطنية بمفردهم ام سيضطرون للاعتماد على حزب الخضر او احزاب يسارية اكثر تشددا للحصول على 289 مقعدا لازمة للأغلبية.

وأظهرت استطلاعات للرأي نشرت نتائجها قبيل الجولة الأولى احتدام المنافسة بين الحزب الاشتراكي وحزب الاتحاد من اجل حركة شعبية لتيار يمين الوسط الذي ينتمي اليه ساركوزي حيث أعطت كلا منهما نحو ثلث الأصوات تقريبا.

لكن الاستطلاعات وضعت الاشتراكيين على طريق الحصول على ما يصل الى 46٪ من الأصوات بمساعدة حزب الخضر اول شريك مفضل لهم في الائتلاف والجبهة اليسارية وهي تجمع يضم شيوعيين ومتشددين آخرين.

وطبقا لاستطلاع ابسوس فمن الممكن ان يحصل الاشتراكيون والخضر والجبهة اليسارية على ما بين 292 و346 مقعدا.

ويتنافس اكثر من 6 آلاف مرشح في السباق حيث يمكن لأي مرشح يحصل على 12,5٪ من أصوات الناخبين المسجلين ان يخوض جولة الإعادة وان يحصل المرشح على مقعد من الجولة الأولى اذا فاز بنسبة 50٪ من الأصوات.

الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند في طريقه للإدلاء بصوته

..والرئيس السابق ساركوزي بعد الاقتراع (ا.ف.پ)

الانتخابات التشريعية في أرقام

● نظام رئاسي بتشكيلة برلمانية قوية: يحكم فرنسا نظام رئاسي يعتمد على انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام المباشر، لكن اذا لم يحصل رئيس الدولة على الاغلبية في الانتخابات التشريعية، فانه يفقد جزءا كبيرا من صلاحياتها لمصلحة رئيس الوزراء الذي يكون منبثقا من الأغلبية البرلمانية، لذلك، يوفر فوز الاشتراكيين في الاقتراع، الرئيس فرانسوا هولاند حالة «تعايش» دستوري مع رئيس الوزراء.

وقد شهدت فرنسا وضعا كهذا ثلاث مرات: مرتين مع الرئيس اليساري فرانسوا ميتران الذي اضطر للتعايش مع اغلبية يمينية بين 1986 و1988 وبين 1993 و1995، ومرة ثالثة مع الرئيس اليميني جاك شيراك حين تعايش مع اغلبية يسارية بين 1997 و2002.

● انتخاب 577 نائبا بالاقتراع الاغلبي على دورتين: يتعلق الامر بنظام تصويت يعطي الاولوية للكتل البرلمانية الكبرى، ينتخب النواب في دوائر انتخابية، وعلى كل منهم الحصول على اكثر من 50 ٪ من الاصوات في الدورة الاولى، واذا لم يتمكنوا من تحقيق ذلك، تجرى دورة ثانية ينتقل اليها جميع المرشحين الذين يحصلون على نسبة تفوق 12,5 من اصوات الناخبين المسجلين، وتعني هذه القاعدة ان الدورة الثانية قد تشهد منافسات بين مرشحين اثنين او ثلاثة مرشحين.

وبذلك يمكن لحزب الجبهة الوطنية اليميني المتطرف الاستمرار في الدورة الثانية في عدد من الدوائر الانتخابية عددها كبير ونتيجتها مهمة، بينما تكون نسبة الامتناع ضئيلة نسبيا.

إسلامي يطعن شرطيين في بلجيكا والأئمة ينددون

بروكسل ـ أ.ف.پ: ندد رئيس رابطة الأئمة في بلجيكا ورئيس اتحاد مساجد بروكسل امس الأول بشدة بالاعتداء الذي ارتكبه إسلامي مفترض أقدم على طعن شرطيين اثنين بسكين في محطة مترو في منطقة بروكسل.

وقال رئيس اتحاد مساجد بروكسل جمال حبابيش في مؤتمر صحافي عقده في العاصمة البلجيكية في حضور عدد من المسؤولين عن المجموعة الإسلامية في البلاد «ندين بشدة» الاعتداء الذي وقع مساء الجمعة، داعيا الى «ملاحقة المرتكب».

وأعلنت النيابة العامة الفيدرالية في بلجيكا ان مرتكب الاعتداء فرنسي في الـ 34 من العمر أعلن انتماءه الى التيار الإسلامي المتشدد وقد أوقف رهن التحقيق بتهمة محاولة اغتيال.

وقدم المعتدي بالقطار من باريس ووصف نفسه بأنه «مجاهد» أتى الى بلجيكا «للجهاد»، موضحا انه هاجم الشرطيين للمطالبة برحيل «الكفار» من أفغانستان واحتجاجا على سياسة الحكومة البلجيكية إزاء المسلمين وارتداء النقاب، بحسب ما قالت المتحدثة باسم النيابة العامة الفيدرالية ليف بلينز.

كما نفى ان يكون أراد قتل الشرطيين. وقالت المتحدثة انه «كان يريد ان يقتل على أيدي عنصري الشرطة».

وأكدت انه لا سوابق للمعتدي في سجلات الشرطتين الفرنسية والبلجيكية.

وعلم من مصدر طبي ان احد عناصر الشرطة وهو شاب في الثالثة والعشرين غادر المستشفى بعد معالجة جروحه، في حين ان زميلته البالغة الرابعة والعشرين من العمر لاتزال في المستشفى وحالتها «مستقرة وغير خطرة».

وتبين ان الشرطية الشابة الجريحة مسلمة. وقالت شقيقة الشرطية في تصريح صحافي «نشعر بالغضب، ومن سخريات القدر اننا مسلمون ولا علاقة لنا بهؤلاء الأشخاص».

وحصل الحادث في محطة مترو في حي مولنبيك الشعبي في بروكسل، الذي شهد قبل أسبوع مواجهات في الشارع بين قوات الأمن ومسلمين متشددين.

وحصلت المواجهات هذه بين شبان مسلمين وقوات الأمن بعد توقيف امرأة اعتنقت الإسلام بسبب ارتدائها النقاب.

ووزعت مجموعة «الشريعة من اجل بلجيكا» شريط ڤيديو يبرر السلوك العنيف للمرأة لدى اعتقالها.

واعتقل رئيس هذه المجموعة بتهمة الحض على الكراهية والعنف.

وقال رئيس رابطة أئمة بلجيكا محمد توجاني ان على مسلمات بلجيكا احترام القانون «وتطبيق الإسلام الوسطي البعيد عن التطرف»، مضيفا ان «ارتداء النقاب خيار شخصي وعلى المسلمات رفض الدخول في هذه المناطق ان كان سيؤدي الى مضايقات ونزاعات».

أحكام مرتقبة بالإعدام ضد الرئيس التونسي و22 من نظامه في قضية قمع الثورة

تونس ـ أ.ف.پ: يصدر القضاء العسكري التونسي في الأيام القليلة المقبلة حكمه في واحدة من أكثر القضايا إيلاما في الثورة التونسية وتتمثل في القمع الدامي في يناير 2011 لانتفاضة الأهالي في مدينتي تالة والقصرين والتي طلب الادعاء فيها إنزال حكم الإعدام بحق الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي.

ودخل قضاة المحكمة العسكرية بالكاف (170 كلم جنوب غرب العاصمة) منذ أسبوع في التداول بشأن الحكم. وستصدر قريبا حكمها المرتقب جدا والبالغ الدقة وذلك بعد محاكمة استمرت 6 أشهر وخلفت الكثير من المرارة لدى أسر الضحايا.

ويلاحق بن علي اللاجئ في السعودية، مع 22 من مسؤولي نظامه بينهم وزيران سابقان للداخلية، بتهمة القتل العمد او التواطؤ في القتل العمد لـ 22 شخصا قتلوا في يناير 2011 في مدن الوسط الغربي وخصوصا مدينتي تالة والقصرين اللتين دفعتا الثمن الاكبر من دماء أبنائها في الثورة التونسية.

وكانت المحكمة العسكرية طلبت في 23 مايو الحكم بالإعدام بحق بن علي «واشد العقوبات» اي السجن المؤبد ضد باقي المتهمين، بحسب محامين.

لكن أسر الضحايا والمدافعين عنهم لا يرون في هذه الطلبات سوى «ذر للرماد على العيون» و«محض شعبوية» تهدف الى التغطية على الحقيقة وتهدئة غضب الأطراف المدنية.

ويقول المحامي أنور العباسي «بن علي لا نهتم لأمره. هذه مهزلة. وفي كل الأحوال الحكم لن يكون عادلا والحقيقة لن تعرف».

وتؤكد المحامية حياة جزار من جانبها ان «الشعب التونسي والتاريخ بحاجة لمعرفة ما جرى لكني أخشى ان ينتهي هذا بدفع تعويضات كبيرة للأسر في حين ان هذه الاخيرة لا تريد سوى الحقيقة والعدل».

والسؤال الذي يطرحه بإلحاح اسر الضحايا الـ 22 ونحو 600 جريح هو من أعطى الأوامر ومن أطلق النار على المتظاهرين بين 8 و12 يناير 2011 في تالة والقصرين؟

ويقول حلمي الشنيتي شقيق غسان الذي قتل في 8 يناير 2011 بتالة «لا نريد إحسانا. خصصت كامل وقتي منذ عام ونصف العام للبحث عن الحقيقة واليوم لاتزال هناك أسئلة حارقة مطروحة ولا أجوبة».

وطوال محاكمة الكاف التي بدأت في نهاية نوفمبر 2011 لم يعترف أي من المتهمين بأنه أعطى أوامر بإطلاق النار على المتظاهرين.

والجميع يعزو المسؤولية الى «خلية متابعة أمنية» او «غرفة العمليات» بوزارة الداخلية دون الإشارة الى اي أسماء.